

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد



نشرة صحفية

حظر

لا يجوز الاستشهاد بمحتويات هذا البيان الصحفي والتقارير المتصل به أو تلخيصها في وسائل الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل يوم 24 آذار/مارس 2015، الساعة 17/00 (بتوقيت غرينيتش)
(الساعة الواحدة ظهراً بتوقيت نيويورك، الساعة السادسة مساءً بتوقيت جنيف، والعاشر والنصف مساءً بتوقيت دلهي، والثانية صباحاً - 25 آذار/مارس - بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2015/4*
Original: English

رسم الخريطة العالمية لقوانين الفضاء الإلكتروني يكشف عن وجود ثغرات كبيرة رغم التقدم المحرز

التنسيق هو مفتاح مكافحة الجرائم الإلكترونية وضمان ثقة المستهلك وحمايته

جنيف، 24 آذار/مارس 2015 - في الوقت الذي تُوثر فيه أوجه القلق المتزايدة بشأن الجرائم الإلكترونية في مدى استعداد المشتريين والبائعين على السواء لإجراء معاملات على شبكة الإنترنت، أظهرت دراسة جديدة أجراها الأونكتاد أن سن قوانين لتيسير تحقيق الأمن والثقة في إجراء المعاملات على شبكة الإنترنت هو أمر يختلف اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر وينطوي على وجود ثغرات كبيرة في كثير من البلدان النامية.

وترد نتائج الدراسة في [تقرير اقتصاد المعلومات لعام 2015](#): إطلاق إمكانات التجارة الإلكترونية للبلدان النامية¹ (Information Economy Report) الصادر عن الأونكتاد في 24 آذار/مارس. (2015: Unlocking the Potential of E-commerce for Developing Countries)

وتشير التقديرات إلى أن الموردين خسروا من إيراداتهم 3.5 مليارات دولار بسبب الغش على شبكة الإنترنت في عام 2012، مع تسجيل حالة اختراق رئيسية واحدة للبيانات في عام 2013 كشفت أسماء ما يصل إلى 152 مليون شخص، وهويات العملاء، وكلمات السر المشفرة، وأرقام بطاقات الخصم المباشر أو بطاقات الائتمان، وغيرها من المعلومات المتصلة بطلبات العملاء.

وتتراوح الجرائم الإلكترونية بين الجرائم غير النقدية، مثل توزيع الفيروسات على شبكات الحواسيب أو سرقة المعلومات التجارية السرية، سرقة الهوية الرقمية باتباع أساليب مثل "انتحال الشخصية".

* للإتصال: مركز الأونكتاد للاتصالات و لمعلومات , رقم تليفون : +41229175828 , +41795024311, unctadpress@unctad.org, <http://unctad.org/press>

(1) يمكن الحصول على هذا التقرير (رقم المبيع 1-112887-1-92-978 E.15.II.D.1, ISBN: 978-92-1-112887-1) من مكتب مبيعات وتسويق منشورات الأمم المتحدة على العنوان المبين أدناه أو من وكلاء بيع منشورات الأمم المتحدة حول العالم. ويمكن للعملاء إرسال طلبات الشراء أو استفساراتهم إلى: United Nations Publications Sales and Marketing Office, 300 E 42nd Street, 9th Floor, IN-919J New York, NY 10017, United States of America رقم الهاتف: +1 212 963 8302, رقم الفاكس: +1 212 963 3489, عنوان البريد الإلكتروني: <https://unp.un.org>, publications@un.org

ومن حيث التوزيع الجغرافي، فإن الولايات المتحدة الأمريكية هي إلى حد بعيد البلد الأكثر استهدافاً، إذ بلغ نصيبها ما يناهز نصف الحالات المعروفة. وفي ظل هذه البيئة، يشكل أمن المعلومات مصدر قلق متزايد للحكومات ومؤسسات الأعمال والمستهلكين على حد سواء.

وبدأ مجرمو الفضاء الإلكتروني يستخدمون أكثر فأكثر الاقتصادات النامية والاقتصادات الانتقالية لأن نُظِم الإنفاذ في بلدان هذه الاقتصادات كثيراً ما تكون متساهلة، وهو ما يُبرز الحاجة إلى اعتماد قوانين مناسبة.

التنسيق وبناء الثقة عنصران رئيسيان

يؤكد تقرير الأونكتاد على أن التوافق وإمكانية التطبيق المتبادل بين النظم القانونية المختلفة هما أمران لا بد منهما لتيسير التجارة الإلكترونية العابرة للحدود. وحتى في المناطق المتقدمة التي توجد فيها درجة معينة من التنسيق فيما بين القوانين، قد تشكل المتطلبات المختلفة المحددة في القوانين الوطنية عائقاً أمام هذه المعاملات، ولا يزال من الضروري موازنة القوانين مع الصكوك القانونية الدولية.

ويتعين على العديد من الحكومات تخصيص موارد كافية لوضع قوانين بشأن الفضاء الإلكتروني، بينما يتمثل التحدي المقبل الذي ستواجهه الحكومات في إنفاذ هذه القوانين: على الصعيد المحلي وكذلك على صعيد المعاملات العابرة للحدود.

وبالإضافة إلى ذلك، جاء في تقرير الأونكتاد أن الأمن والثقة هما جانبان أساسيان لتهيئة بيئة مشجعة للتجارة الإلكترونية. وأضحت زيادة حالات الغش واختراق البيانات على شبكة الإنترنت تشكل أوجه قلق متزايدة تتطلب استجابة قانونية ملائمة على الصعيدين الوطني والدولي. ويعرض تقرير الأونكتاد خريطة عالمية جديدة لتشريعات الفضاء الإلكتروني في أربعة مجالات هي: الجرائم الإلكترونية، والمعاملات الإلكترونية، وحماية المستهلك، وحماية الخصوصية والبيانات. ويتضح من التقرير أن مستوى اعتماد هذه القوانين مرتفع عموماً في البلدان المتقدمة ولكنه غير كافٍ إلى حد بعيد في كثير من أنحاء العالم الأخرى.

وعادةً ما تكون البلدان التي اعتمدت قانوناً في هذا الصدد هي الأعلى نسبة فيما يتعلق بالمعاملات الإلكترونية والأدنى نسبة فيما يخص حماية المستهلكين على شبكة الإنترنت (انظر الجدول). ولكن النسب تختلف باختلاف المناطق. ففي أمريكا الوسطى مثلاً، توجد تشريعات لحماية المستهلك لدى سبعة بلدان من أصل ثمانية، ولكن أكثر من نصف هذه البلدان يفتقر إلى قوانين تتعلق بحماية البيانات والجرائم الإلكترونية. والمنطقة دون الإقليمية الأقل تغطية بتشريعات التجارة الإلكترونية هي منطقة وسط أفريقيا، حيث لا يتمتع سوى بلدين من أصل تسعة بلدان بقوانين بشأن المعاملات الإلكترونية وحماية المستهلك أثناء وجوده على شبكة الإنترنت وحماية البيانات، ولم يعتمد سوى بلد واحد تشريعات بشأن الجرائم الإلكترونية.

يلزم اعتماد قوانين وبناء قدرات وإنشاء بنية تحتية للتصدي بفعالية للجرائم الإلكترونية

تشكل الجرائم الإلكترونية مصدر قلق متزايد للبلدان على جميع مستويات التنمية، وهي تؤثر في مدى استعداد المشترين والبائعين على حد سواء لإجراء المعاملات على شبكة الإنترنت. ففي الهند مثلاً، بدأت تنتشر أساليب الغش في مجال التجارة الإلكترونية، مثل سرقة الهوية الرقمية وعمليات الاحتيال. ومع ذلك، لم يبلغ إلا عن نسبة صغيرة من الحالات، وكانت حالات الإدانة قليلة. وكشفت دراسة استقصائية أجريت في عام 2011 بشأن مهنيين شباب في الهند عن أنهم تعرضوا لعمليات سرقة للهوية الرقمية طالت واحداً من كل أربعة منهم. وفي أوروبا، تمثل أكثر أشكال الغش شيوعاً على الإنترنت في تلك المتعلقة بالمواقع الشبكية الاحتيالية وبيع السيارات المستعملة والمنتجات المزيفة. ورغم أن بعض الجرائم تُرتكب على شبكة الإنترنت منذ سنوات، فإن نطاق استخدامها قد اتسع. ومن بين فئات التجار المختلفة، يتكبد ممارسو التجارة عبر الهواتف المحمولة، بسبب الغش، أكبر الخسائر محسوبةً كنسبة من إيراداتهم. وتواجه هذا التحدي بوجه خاص البلدان التي تكون فيها الهواتف المحمولة هي الأداة الرئيسية لمزاولة التجارة الإلكترونية وما يتصل بها من مدفوعات.

وخلص تقرير الأونكتاد إلى أن قوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية قد بدأت تنتشر بسرعة. ففي عام 2014، سن تشريعات من هذا القبيل 117 بلداً (من بينها 82 بلداً من بلدان الاقتصادات النامية والاقتصادات الانتقالية). ومع ذلك، فإن أكثر من 30 بلداً لم يعتمد أي تشريعات لمكافحة الجرائم الإلكترونية (الشكل 1).

ضمان التوافق الدولي في قوانين المعاملات الإلكترونية لا يزال يشكل أحد التحديات

أحد الشروط المسبقة لإجراء المعاملات التجارية على شبكة الإنترنت هو اعتماد قوانين بشأن المعاملات الإلكترونية تعترف بالتعادل القانوني بين أشكال التبادل الورقية وأشكال التبادل الإلكترونية. وقام باعتماد هذه القوانين 145 بلداً، من بينها 104 من بلدان الاقتصادات النامية أو الاقتصادات الانتقالية (الشكل 2). وبينما اعتمد أربعة من كل خمسة بلدان في آسيا وأمريكا اللاتينية هذه القوانين، ظلت بلدان شرق ووسط أفريقيا متأخرة عن الركب.

ولا يزال ضمان التوافق الدولي في قوانين المعاملات الإلكترونية يشكل تحدياً. ولذلك، جاء في تقرير الأونكتاد أن الوضع الأمثل هو أن الاعتراف القانوني بالتوقيعات والعقود والأدلة الإلكترونية على الصعيد الوطني ينبغي توسيع نطاقه ليشمل أيضاً التوقيعات والعقود والأدلة الإلكترونية المعتمدة في ولايات قضائية أخرى.

المستهلكون الذين يشتركون على شبكة الإنترنت من بلدان أخرى يحتاجون إلى حماية أفضل

رغم أهمية ثقة المستهلك في التجارة الإلكترونية بين المؤسسة التجارية والمستهلك، فإن كثيراً من الاقتصادات النامية والاقتصادات الانتقالية لا يزال يفتقر إلى قوانين تكفل حماية المستهلكين على شبكة الإنترنت (الشكل 3). وقد تعدّد الحصول على بيانات بشأن ما يصل إلى 73 بلداً، مما يشير إلى أن مسألة حماية المستهلك على شبكة الإنترنت لا تعالج بصورة كاملة. فمن بين 119 بلداً تتوافر بيانات بشأنها، لم يعتمد سوى 93 بلداً (من بينها 58 بلداً من بلدان الاقتصادات النامية أو الاقتصادات الانتقالية) تشريعات لحماية المستهلك فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية. وأما من حيث النسب على الصعيد الإقليمي، فإن نسبة وضع قوانين لحماية المستهلك منخفضة بوجه خاص في أفريقيا.

وتبرز دراسة الأونكتاد أيضاً الحاجة إلى إنشاء أو تعزيز وكالات حماية المستهلك في كثير من البلدان. ومن شأن تبادل المعلومات بين هذه الوكالات على نحو أكثر فعالية أن يساعد أيضاً على تيسير التجارة الإلكترونية العابرة للحدود.

مسائل حماية البيانات والخصوصية تكتسيان أهمية متزايدة

أصبحت البيانات الشخصية هي القوة الدافعة لقدر كبير من النشاط التجاري على شبكة الإنترنت. فكل يوم، يُرسل ويُحزّن ويُجمّع على الإنترنت كم هائل من المعلومات. ووفقاً لشركة "ريسك بايست سكيورتي" ([Risk Based Security](#)): تحقيق الأمن على أساس حساب المخاطر، أُبلغ في عام 2013 عن أكثر من 2100 حادث، تعرّض فيها للخطر نحو 822 مليون سجل. وكان اختراق البيانات السبب في نحو 60 في المائة من هذه الحوادث.

وفي عام 2014، كان يوجد لدى 107 بلدان (من بينها 66 بلداً من بلدان الاقتصادات النامية أو الاقتصادات الانتقالية) تشريعات لضمان حماية البيانات والخصوصية. وفي هذا المجال، يوجد لدى آسيا وأفريقيا مستويان متمثلان لاعتماد القوانين، إذ إن نسبة البلدان التي يوجد لديها قوانين تقلّ عن 40 في المائة (الشكل 4).

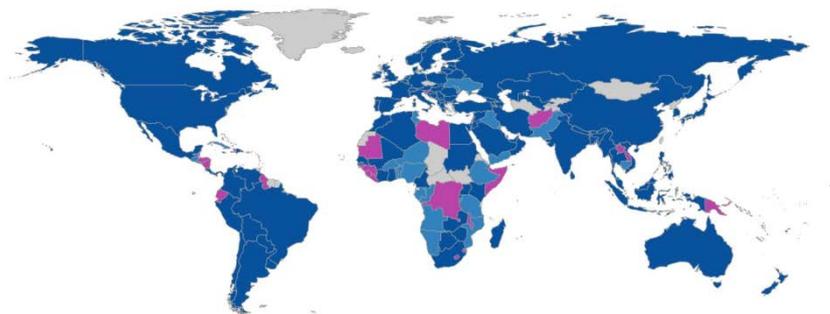
ويمكن الاطلاع على نتائج الخريطة العالمية التي رسمها الأونكتاد لقوانين الفضاء الإلكتروني على الرابط التالي: unctad.org/cyberlawtracker.

الجدول 1: نصيب الاقتصادات التي لديها تشريعات ذات صلة بالتجارة الإلكترونية، بحسب المنطقة، في عام 2014 (بالنسب المئوية)

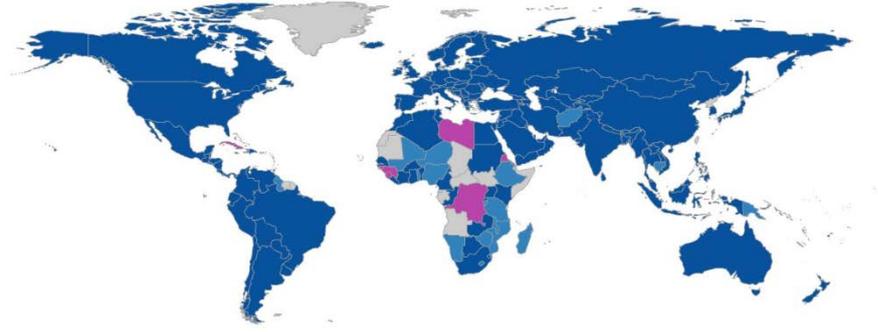
قوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية (بالنسب المئوية)	قوانين حماية المستهلك الإلكترونية (بالنسب المئوية)	قوانين حماية الخصوصية والبيانات (بالنسب المئوية)	قوانين حماية المعاملات الإلكترونية (بالنسب المئوية)	البلدان
٨٣,٣	٩٧,٦	٨٥,٧	٩٧,٦	البلدان المتقدمة
٤٠,٧	٤٦,٣	٣٣,٣	٣٨,٩	البلدان النامية
٥٠,٠	٣٨,٩	١٦,٧	٢٧,٨	أفريقيا
١١,١	٢٢,٢	٢٢,٢	٢٢,٢	شرق أفريقيا
٦٦,٧	٨٣,٣	٣٣,٣	٥٠,٠	وسط أفريقيا
٤٠,٠	٦٠,٠	٤٠,٠	٢٠,٠	شمال أفريقيا
٣٧,٥	٥٠,٠	٥٦,٣	٦٢,٥	جنوب أفريقيا
٥٦,٣	٧٢,٩	٣٧,٥	٢٩,٢	غرب أفريقيا
٥٠,٠	٧٥,٠	٥٠,٠	٢٥,٠	آسيا وأوقيانيا
٧٢,٧	٨١,٨	٨١,٨	٥٤,٥	شرق آسيا
٦٦,٧	٧٧,٨	٢٢,٢	٤٤,٤	جنوب شرق آسيا
٥٨,٣	٩١,٧	٣٣,٣	٢٥,٠	غرب آسيا
٣٣,٣	٤١,٧	٨,٣	٠,٠	أوقيانيا
٦٣,٦	٨١,٨	٥٤,٥	٤٨,٥	أمريكا اللاتينية
٣٧,٥	٧٥,٠	٨٧,٥	٣٧,٥	أمريكا الوسطى
٧٥,٠	٨٣,٣	٧٥,٠	٦٦,٧	أمريكا الجنوبية
٦٩,٢	٨٤,٦	١٥,٤	٣٨,٥	الكاريبي
٧٠,٦	١٠٠,٠	١١,٨	٨٨,٢	الاقتصادات الانتقالية
٦٠,٣	٧٤,٧	٤٧,٤	٥٥,٢	جميع الاقتصادات

المصدر: الأونكتاد.

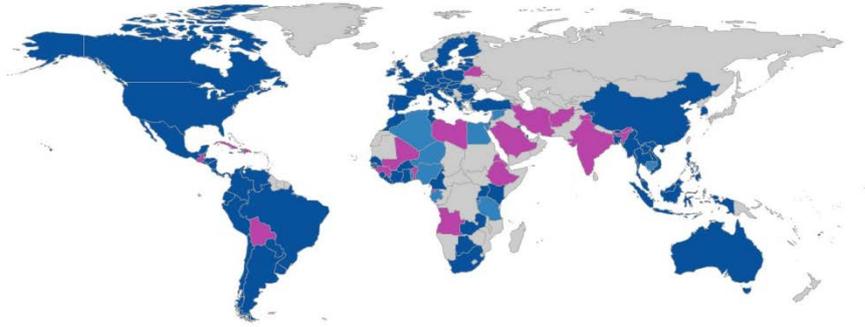
الشكل 1: الخريطة العالمية لقوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية، 2014



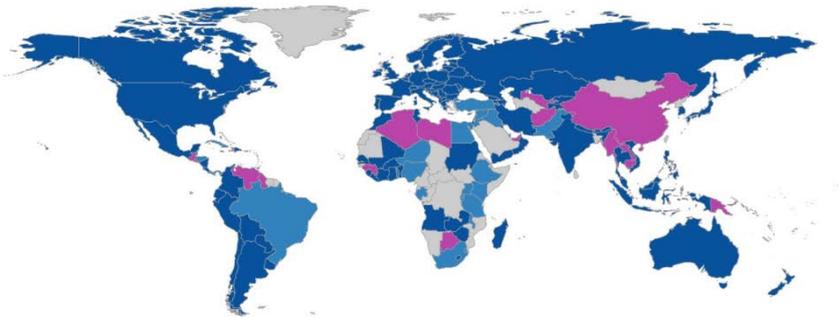
الشكل 2: الخريطة العالمية لقوانين المعاملات الإلكترونية، 2014



الشكل 3: الخريطة العالمية لقوانين حماية المستهلك على شبكة الإنترنت، 2014



الشكل 4: الخريطة العالمية لقوانين حماية البيانات/الخصوصية، 2014



المصدر: الأونكتاد.

المفتاح

الأزرق الداكن: البلدان التي لديها تشريعات

الأزرق الفاتح: البلدان التي لديها مشاريع تشريعات

البنفسجي: البلدان التي ليس لديها تشريعات

الرمادي: البلدان التي لا توجد بيانات عنها